



صناعة السياحة في مصر

المتحدث

الأستاذ/ إلهامي الزيات، خبير السياحة، ورئيس مجلس إدارة إمكو ترافل

أدارت الندوة

الدكتورة/ عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

تأتي هذه الندوة ضمن سلسلة الندوات التي يعقدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية تحت عنوان "سلاسل القيمة للقطاعات الإنتاجية والخدمية: المعوقات والحلول العملية".

وتهدف هذه السلسلة إلى دراسة وتحليل سلاسل القيمة لعدد من القطاعات للوقوف على أهم العوامل اللازمة لزيادة كفاءة سلسلة القيمة لكل قطاع، وتحديد الفجوات القائمة (الاستثمارية، والمشكلات المؤسسية والإجرائية التي تحتاج لحلول)، إلى جانب طرح مجموعة من السياسات والإجراءات لاستكمال سلسلة القيمة للقطاع وتحسين الأداء، فضلا عن التعرف على الفرص الاستثمارية اللازمة للنهوض بالقطاع.

وتم اختيار قطاع السياحة ليكون محل نقاش الندوة الأولى في هذه السلسلة من الندوات لإلقاء الضوء على أهميته الكبيرة للاقتصاد المصري بالرغم مما يمر به من صعوبات في الوقت الراهن، فهو صناعة ذات أولوية يجب توجيه المزيد من الاهتمام إليها وتوفير كافة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة لها.

وقد تأثرت حركة السياحة بالظروف السياسية التي مرت بها مصر، بالإضافة إلى عدد من المشكلات الأخرى ذات الصلة بالقطاع والتي سيتم تناولها لاحقا، مما أدى إلى انخفاض عدد السائحين القادمين إلى مصر بنحو 56%، ليبلغ 6.5 مليون سائح عام 2016 مقارنةً بـ 14.7 مليون سائح عام 2010. كما انخفضت الإيرادات السياحية بنحو 72% لتبلغ 3.5 مليار دولار عام 2016 مقارنةً بـ 12.5 مليار دولار عام 2010، وذلك وفقا للسيد/ إلهامي الزيات.

ويشغل قطاع السياحة المصري المركز الثالث والثمانين من إجمالي 141 دولة وفقا لمؤشر السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2015، وهو مركز متراجع مقارنة بدول سياحية أخرى منافسة كإسبانيا (1)، وفرنسا (2)، والإمارات (24)، واليونان (31)، وتركيا (44)، وتونس (79)، بالرغم مما تملكه مصر من العديد من المناطق الأثرية العريقة، والمدن السياحية الخلابية، ومقومات السياحة العلاجية والسياحة الدينية وسياحة المعارض والمؤتمرات.

وبدراسة ذلك المؤشر، تبين أنه لا يمكن تقييم نشاط السياحة بحجم العائد وعدد السياح الوافدين فقط، ولكن هناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة والتي تعاني من مشكلات في مصر، كالجهازية التكنولوجية، والانفتاح العالمي، والبنية التحتية، والدعاية الالكترونية للمدن السياحية والمزارات الأثرية والثقافية والأماكن الترفيهية، وعدد المؤتمرات المنعقدة دوريا بواسطة المؤسسات الدولية.

وقد أُلقت الندوة الضوء على عدد من الموضوعات الهامة ذات الصلة بقطاع السياحة، ومن أهمها:

- غياب الرؤية الشاملة الواضحة لتحقيق التنمية المستدامة للقطاع، والتي يوصى بأن يتم وضعها بالتعاون بين جميع الأطراف المعنية من الحكومة والقطاع الخاص.

- ضعف الهياكل المالية لشركات السياحة مما يفقدها القدرة على الاستمرار في نشاطها في الوقت الراهن.
- يعاني القطاع الخاص – والذي تقوم عليه بالأساس هذه الصناعة – من عدم تمكنه من الحصول على إحصاءات رسمية مُحدثة عن نشاط السياحة في مصر بالرغم من توفرها لدى وزارة السياحة، مما يعوقه عن متابعة ما يطرأ على القطاع من تطورات، ويحد من كفاءته على الاستثمار والترويج في الأسواق المستهدفة.
- غياب الربط بين السياحة والصناعات التكميلية التي تمد السياحة بما تحتاج إليه من بضائع أو بنية خدمية كالمواد الغذائية للفنادق والمطاعم السياحية، وحافلات نقل السائحين وغيرها من السلع والخدمات ذات الصلة. فالسياحة تستطيع أن تكون وسيلة هامة لترويج منتجات مصرية بعينها وزيادة الطلب على منتجات أخرى.
- تدني مستوى الخدمة السياحية وتدهور حالة بعض المناطق السياحية، كمنطقة الأهرامات بالجيزة، وسوء حالة طريق سقارة، بالإضافة إلى منطقة القناطر الخيرية والتي كانت في الماضي مقصدا سياحيا لملوك ورؤساء مصر لموقعها الفريد، حيث كانت تعد من أجمل مدن الشرق الأوسط السياحية، وأطلق عليها في الستينات "مدينة الحدائق".
- عدم الاقتصار في الترويج للسياحة في مصر على الأماكن السياحية التقليدية المعروفة كشرم الشيخ، والأقصر وأسوان، والغردقة، ولكن يجب العمل على إعادة إحياء المحافظات الأخرى ذات المقومات السياحية الكبيرة والتي لا تلقى نفس القدر من الاهتمام، كالمنيا، وسوهاج، والفيوم والتي كانت من أكثر المناطق جذبا للسياحة الثقافية وفقدت هذه الميزة نتيجة تدهور البنية الأساسية ومستوى الخدمات، وإهمال صيانة المرافق بها.
- بالرغم مما هو متعارف عليه من حيث محدودية القدرة على التأثير على الطلب على السياحة، وأنه يقتصر فقط على النشاط الترويجي المعتاد، إلا أنه يمكن تحفيز جانب الطلب على السياحة في مصر من خلال خلق أحداث داخل مصر للترويج لها خارجيا كمقصد سياحي متميز وإبراز قيمتها الحضارية، على أن يتم ذلك عن طريق إقامة المحافل الدولية والمهرجانات الكبرى، واستضافة العروض الفنية العالمية، أسوة بتجربة مدينة فيرونا الإيطالية التي تستضيف أوبرا عايدة 17 مرة كل صيف.
- فقدان العمالة المدربة، حيث أشار السيد/ إلهامي الزيات إلى انخفاض عدد العمالة المدربة في القطاع من مليون وثمانمائة ألف عامل إلى ستمائة ألف عامل فقط، بالإضافة إلى كون جودتهم أقل ممن غادروا القطاع.

- ضعف خريجي الكليات والمعاهد السياحية مع عدم وجود تدريب تحويلي يسمح بالاستعانة بخريجي الكليات الأخرى ممن يجيدون اللغات الأجنبية.
- قلة عدد الشركات السياحية الجالبة للسياح مقابل شركات سياحة الحج والعمرة، مما يعني انخفاض التدفقات المالية الداخلة مقارنة بالتدفقات الخارجة من مصر.
- عدم جواز تطبيق مبدأ "السعر أساس المنافسة" على المنتج الخدمي، حيث يجب توفيره بجودة عالية مما يستلزم ارتفاع سعره في الكثير من الأحيان، ولا يجب إطلاقاً تخفيض أسعار المنتجات السياحية للحد الذي يستحيل معه تقديم خدمة جيدة.
- الترويج المسبق والموسع للمشروعات السياحية المستقبلية، ومنها المتحف المصري الكبير بالجيزة والمزمع افتتاحه جزئياً عام 2018، وهو من شأنه جذب أعداد كبيرة من السائحين المهتمين بالسياحة الثقافية مما يتطلب الترويج الفوري لهذا المشروع العظيم.
- ضرورة التركيز على النهوض بسياحة المعارض والمؤتمرات لكونها الأعلى عالمياً من حيث العائد، ولتحقيق ذلك يجب البدء فوراً بالترويج المكثف لقاعة المؤتمرات بالعاصمة الإدارية الجديدة، للاستفادة منها في جذب شريحة هامة من السياح من كبرى المؤسسات العالمية ورجال الأعمال وكبار الأطباء وغيرهم من المهتمين بهذا النوع من السياحة.
- ضعف التنسيق بين وزارة السياحة وغيرها من الوزارات لتذليل كافة العقبات التي تواجه القطاع، ومنها سوء حالة الطرق الخاصة بمسار العائلة المقدسة الشامل لمحافظة أسيوط، والشرقية، والبحيرة والسويس، وينتج عن ذلك فقدان الدولة لمصدر هام للدخل السياحي. ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال تطبيق موازنة البرامج والأداء وربط المشروعات بكافة الوزارات ذات الصلة وليس وزارة السياحة وحدها.
- ضرورة التوقف عن تشييد الفنادق الفخمة في مقابل الاتجاه نحو تزويدها بكافة الأنشطة الترفيهية لجذب المزيد من السياح وعائلاتهم لها، مع التركيز على الفنادق ذات النجمتين والثلاث نجومات (الموتيلات) والعمل الجاد على الارتقاء بمستوى الخدمة السياحية بها.
- ضرورة الإسراع في الانتهاء من مشروع تفعيل التأشيرة الإلكترونية (e-visa) بالتعاون بين وزارات السياحة والداخلية والخارجية، مما من شأنه أن يزيد من أعداد السائحين الوافدين إلى مصر.
- العمل على تنشيط سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إتاحة التسهيلات الكافية داخل المطارات والفنادق ووسائل النقل وكافة المنشآت السياحية لتلبية احتياجاتهم وتسهيل عملية التنقل دون وسيط أو مساعدة.
- الإسراع في إصدار قانون السياحة الموحد.

وسوف يتم إصدار ورقة عمل مفصلة تشتمل على دراسة وافية لسلسلة القيمة الخاصة بالقطاع، متضمنة تحليل شامل للقطاع من حيث وضعه الحالي، والمعوقات التي تواجهه، وطرح الحلول العملية للتمكن من اجتياز أزمته الراهنة وتحقيق استدامته.